

النحو في قراءة أبي السّمّال العدوي

م. عباس علي إسماعيل
جامعة كربلاء- كلية العلوم الإسلامية
قسم اللغة العربية

The Conclusion:

Abu al - Samal Al - adawi was Qa'nab ibn Hilal ibn Abi Qa'nab al Basri al -adawi, Some works that were written about him made errors about his nickname for they called him "Abi al - Samak. The information that reached us about him was very little and limited and was almost inadequate. The writer al - Thahubi was considered the best who wrote about him, for he mentioned information related with his life and was never mentioned before. He had a doctrine in reading the Quran. He did not follow other readers as abu Zaid al - Ansari narrated about him. They returned his method to the second calipha Omar ibn al Khatab. He lived during the period of brilliant names in the aspects of grammar and reading. He was well - acquainted with the frequent grammatical questions in his age. He died about 160 for al -hijra. His reading was identical with that of the public in prominent aspects as moulding, while the variation between them was in parsing. A quick glance in the two readings made clear to me that the variation was restricted in al Rafu' and al Nasb. I did not find for him Reading in al Kasr. There is only one word in Sura of al - Ahzab , read by Abu al Samal with al Kasr on the intention of Jazim, while it came with al Fath in the reading of most people. His variation in reading does not depend on the syntactical movements, nut his non confirming is represented in a prominent side in names, verbs and grammar words. The variation between both readings on two things: changing the method progressively and regressively and making what is a noun of the letter a verb. What includes in changing the verb in his reading some verbs in passive or active forms that differs from the reading of most people. This variation in reading led to three forms: confirming various words in the people's reading and sometimes by adding a further letters not included others writes

المقدمة:

اتجه البحث اللغوي الحديث إلى العناية بدراسة القراءات القرآنية ، لصلتها الوثيقة بدراسة اللهجات العربية القديمة، فهي عند المحدثين إحدى الأسس التي تبنى عليها دراسة هذه اللهجات، نظراً لاشتغالها على خصائص صوتية ، وأخرى نحوية وصرفية تعود إلى بعض القبائل العربية القديمة . ومن هنا يمكن القول : إن تعدد صور القراءة في بعض المفردات القرآنية إن هي إلا حالة عاكسة للصراع اللغوي بين هذه اللهجات في الجزيرة العربية قبل الإسلام وبعده . وهي فضلاً على ذلك دراسة لجانب شديد الصلة بكتاب العربية الأول ، والمعجزة الكبرى الخالدة على مر الزمان كتاب الله عز وجل ، فالعمل فيها عمل صالح تطيب به النفس، والجهد فيها هين على ثقله ، والمعاناة فيها محببة على أذاها . وللقراءات بشتى أنواعها علاقة وثيقة بعلم النحو . ومن يتتبع ما ورد منها في كتب النحو، وما دار من كلام بين النحويين استدلالاً بها ، أو رفضاً لها ، أو جدلاً حولها يدرك أن أثرها في هذا العلم قد ظهر جلياً في آراء النحويين ومواقفهم من القواعد النحوية ، فتكونت بذلك ثروة ضخمة من الآراء ملأت كتب النحو والتفسير ، فضلاً على كتب معاني القرآن وأعرابه . ثم إن القراءات بما أثارته من حوار وجدل ، قد شحذت الهمم والعقول للمناقشة والتحليل . وهذا البحث يتناول دراسة النحو في قراءة أبي السّمّال العدوي ، عبر دراسة أهم ظاهرة نحوية في قراءته وأوضحها ، هي الخلاف بين قراءته وقراءة الجمهور على الحركة الأعرابية . وحرص البحث أيضاً على دراسة ظاهرة نحوية أخرى ، أبرزتها قراءته ، ولكنها كانت أقل ظهوراً من الظاهرة الأولى ، وهي اختلاف قراءة الأسماء والأفعال والأدوات . وقد صدرت البحث بتمهيد ، عرضت فيه بإيجاز ما يتصل بحياة أبي السّمّال ، ولا سيما أن ما يتصل بحياته من الأخبار كان قليلاً ومحدوداً ، ولا يكاد يشفي الغليل ، واجملت في الخاتمة النتائج التي تحصلت لي من دراستي لقراءته . وفقنا الله لخدمة كتاب الله العزيز ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

التمهيد :

نظرة موجزة في حياة أبي السّمّال العدوي

كثيرة الكتب التي عنيبت بتراجم القراء ، ولكن حصّة أبي السّمّال لم تكن موجودة في كثير منها، فالقلة القليلة منها هي التي ذكرته ، وأشارت إلى شيء من سيرته ، وهي على قلتها ما كانت تذكره بأكثر من أربعة أسطر أو خمسة ، والمعلومات فيها متشابهة ، فقد

كان اللاحق منها ينقل عن سابقه . ولعل الذهبي (ت 748هـ) كان أفضل من ترجم له ، إذ ذكر معلومات تتصل بحياته ، لم تكن موجودة في الكتب الأخرى التي ترجمت له . وأبو السمال ينطق بفتح السين وتشديد الميم وباللام ، وبعض المؤلفات التي ترجمت له ، قد أخطأت في كنيته ، فكانت تكتبه بأبي السماك⁽¹⁾ ، والصحيح ما ذكرناه ، وهو أبو السمال ، واسمه قنعب بن هلال بن أبي قنعب البصري العدوي⁽²⁾ ، والقنعب في اللغة : القح الضخم الغليظ⁽³⁾ . وقد جعل الذهبي أبا السمال في الطبقة الرابعة من القراء ، وكان عددهم ستة وعشرين قارئاً ، منهم ثلاثة من القراء السبعة ، وهم : أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) ، وحمزة بن حبيب الزيات (ت 156هـ) ، ونافع بن أبي نعيم (ت 169هـ) ، واثنان من القراء العشرة ، وهما : ابن محيصن (ت 123هـ) ، والاعمش⁽⁴⁾ (ت 148هـ) . وكان لأبي السمال مذهب في قراءة القرآن الكريم ، خالف فيه جمهور القراء ، ولذا عدوا قراءته من القراءات الشاذة⁽⁵⁾ . وقد روى عنه هذه القراءة أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري (ت 215هـ) ، ورواه عن أبي زيد فيما بعد كل من خليفة بن الخياط ، ومحمد بن يحيى القطعي⁽⁶⁾ . ويذكر الذين ترجموا لأبي السمال أنه تلقى القراءة على هشام البربري وعباد بن راشد ، وهذان الرجلان المجهولان قد اخذا القراءة عن الحسن البصري (ت 110هـ) الذي تلقى القراءة عن سمرة بن جندب ، وهذا الأخير قد اخذ القراءة عن الخليفة الثاني عمر ابن الخطاب (ت 23هـ) ، وهذا السند انكره ابن الجزري (ت 833هـ) ، ووصفه بأنه سند لا يصح⁽⁷⁾ . ولعل السبب في ذلك هو أن الأول والثاني في سند القراءة من الشخصيات المجهولة عنده وعند أصحاب السير والطبقات . ويذكر مترجموه أيضاً أن أبا السمال كان عالماً متميزاً وإماماً من أئمة النحو واللغة ، فقال عنه أبو زيد : ((طفت المغرب كلها ، فلم أرَ فيها أعلم من أبي السمال))⁽⁸⁾ ، وقال عنه أحد رواة قراءته محمد بن يحيى القطعي : ((كان يتقدم على الخليل في زمانه))⁽⁹⁾ . وهاتان الرويتان غير مقبولتين عندنا ، لاننا نشم منهما رائحة الانحياز الواضح لأبي السمال على حساب علماء عصره ، ومنهم الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) . ثم إن أبا السمال لو كان كما قال الراويان ، لوجدنا أن اسمه قد دار في كتب النحو التالية لعصره ، أو لرأينا في الأقل من يذكره من النحويين واللغويين ، وينسب له بعض الآراء . ولكن الروايتين تدلان على أن أبا السمال كان على معرفة جيدة بمسائل النحو المتداولة في عصره . وكان صاحبنا أبو السمال صوماً قواماً متألهاً وزاهداً ، فقد ذكر الذهبي على لسان أبي زيد أن مروان بن محمد - وهو آخر خلفاء بني أمية - قد أعطاه ألف دينار ، فتصدق بها ، وما ترك لنفسه منها شيئاً⁽¹⁰⁾ . والظاهرة الأخيرة البارزة التي تطالعنا في ترجمة أبي السمال هي أن كل الذين ترجموا له قد أغفلوا الإشارة إلى سنة ولادته ، كما أغفلوا ذكر سنة وفاته ، وبعضهم قد صرح بأنها غير معروفة لديه إلا السيوطي (ت 911هـ)؛ فقد ذكر أن وفاته كانت في حدود سنة 160هـ⁽¹¹⁾ ، وهذا يعني أنه قد عاصر بعض الأسماء المشهورة في مجالي القراءة والنحو ، من مثل: عيسى بن عمر (ت 149هـ) ، وأبي عمرو بن العلاء (ت 154هـ) ، والخليل بن أحمد (ت 170هـ) ، والكسائي (ت 189هـ) ، وغيرهم ، ولكن المصادر قد اكتفت بالإشارة إلى الكسائي على أنه عاصر أبا السمال⁽¹²⁾ .

اختلاف الحركة الاعرابية

يقوم الخلاف في القراءات القرآنية في وجه من وجوهه على اختلاف الحركة الاعرابية في الكلمة القرآنية ، فكل قراءة وجهها الاعرابي الذي يحتمله قياس اللغة ، ووجهها الدلالي الذي يبيحه السياق في الآية . وبعبارة أوضح أن تعدد صور قراءة اللفظة القرآنية يمنحها أوجهاً إعرابية أخرى غير الوجه الاعرابي الذي تمثله قراءة العامة ، وهذا يهيء للنحويين الميدان الرحب للموازنة والترجيح بين الآراء فيما يعرضون له في مصنفاتهم النحوية ، أو مؤلفاتهم التي يتجهون بها إلى إعراب القرآن ، فضلاً على ما يستدعيه كل وجه من وجوه القراءة من الشواهد والأدلة⁽¹³⁾ . وقد وافقت قراءة أبي السمال قراءة الجمهور - في جانب بارز منها - في الصياغة ، واقتصر الخلاف بينهما على الحركة الاعرابية . ونظرة سريعة في القراءتين تبين لنا أن المخالفة بينهما تنحصر في حركتين فقط ، هما : الرفع والنصب . ولم أجد لأبي السمال قراءة بالجر ، لها حركة مخالفة لقراءة الجمهور .

الكلمات المرفوعة في قراءة أبي السمال :

تطالعنا في قراءة أبي السمال طائفة غير قليلة من المفردات جاء فيها الرفع مقابلاً للنصب في قراءة الجمهور ، ومن ذلك ما يأتي :
- قرأ قوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً)) [البقرة / 26] برفع (بعوضة)⁽¹⁴⁾ ، وبها قرأ مالك بن دينار (ت 131هـ) ، وإبراهيم بن أبي عيلة (ت 151هـ) ، والمقرئ البغدادي أبو الحسن محمد بن محمد بن الضحاک⁽¹⁵⁾ . وقد أجاز كل من الزجاج (ت 311هـ) ، والطبرسي (من علماء القرن السادس الهجري) رفع (بعوضة) غير أن الأول ذكر أنه لا يحفظ من قرأ بها ، ولا يعلم أقرأ بها أحد أم لا⁽¹⁶⁾ ، ورفض الآخر القراءة بها⁽¹⁷⁾ . وعلل النحويون والمفسرون الرفع في قراءة أبي السمال بأنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هو بعوضة) ، ولهذا التقدير وجهان ، أحدهما : أن تكون (ما) اسم موصول ، بمعنى الذي في محل نصب بدلاً من (مثلاً) ، وصلتها جملة (هو بعوضة) ، فحذف العائد على الاسم الموصول ، وهو مبتدأ⁽¹⁸⁾ . وهذا التخريج تخريج كوفي ، إذ إنهم لا يشترطون في حذف الضمير العائد المرفوع طول جملة الصلة⁽¹⁹⁾ ، وبهذا الوجه أجاز مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) رفع (بعوضة)⁽²⁰⁾ . ومع أن هذا الوجه قد جاء موافقاً للجهة تميم⁽²¹⁾ ، فإن أهل البصرة لم يستحسنوه بحجة أن جملة الصلة ليست طويلة ، وكون المحذوف ضميراً مرفوعاً ، وليس فضلة ؛ ولهذا وصفوه بأنه ضعيف حيناً ، وقبيح حيناً آخر⁽²²⁾ . والوجه الآخر على هذا التقدير أن تكون (ما) زائدة أوصفة ، و (هو بعوضة) جملة كالتفسير لما انطوى عليه الكلام السابق⁽²³⁾ . واختار هذا الوجه أبو حيان الأنلسي (ت 745هـ) ؛ لسهولة تخريجه⁽²⁴⁾ . والوجه الحسن الجميل عند الزمخشري (ت 538هـ) أن تكون (بعوضة) خبراً لمبتدأ ملفوظ به ، على أساس أن (ما) هنا استفهامية في محل رفع مبتدأ ، والمعنى : (أي شيء البعوضة) فما فوقها في الحفارة قياساً على قولهم (فلان لا يبالي بما وهب ما ديناراً وديناران)⁽²⁵⁾ . وذكر الألوسي (ت 1270هـ) في تفسيره وجهاً رابعاً لهذه القراءة ، هو أن تكون (ما) نافية ، و (بعوضة) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والتقدير : (بعوضة متروكة) ؛ لدلالة لا يستحي عليه⁽²⁶⁾ . وقد اختلفوا في توجيه النصب في قراءة الجمهور على وجوه ، أشهرها أربعة⁽²⁷⁾ ، الأول : أن تكون (بعوضة) بدلاً من (مثلاً) ، و (ما) زائدة لتوكيد الكلام . والثاني : أن تكون (بعوضة) صفة لـ (ما) ، و (ما)

في موضع نصب بدلاً من المفعول به (مثلاً) ، ونسبوا هذا الرأي إلى الفراء (ت207هـ) ، وتعلب (ت291) ، والزجاج (28) (ت311 هـ) . والثالث : أن تكون (بعوضة) منصوبة على إسقاط الجار ، والتقدير : (أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة) ، فحذفت (بين) ، وأعربت (بعوضة) بإعرابها . ونسب النحاس (ت338هـ) هذا الرأي إلى الكسائي والفراء (29) . ونسب ابن عطية (ت546هـ) إلى بعض الكوفيين (30) ، ونسب الشوكاني (ت1250هـ) إلى الكسائي وحده (31) . ولقد ذكر الفراء هذا الوجه في معانيه ، ووصفه بأنه اقرب الوجوه إلى نفسه وأحبها إليه ، وبين أن هذا كقول العرب : ((مطرنا ما زبالة فالتعلبية ، وله عشرون ما ناقة فجملاً ، وهي أحسنُ الناس ما قرناً قدماً)) (32) . والرابع : أن تكون (بعوضة) مفعولاً به ثانياً ليضرب ، والمفعول الأول هو (مثلاً) ، وهذا هو الاختيار عند البصريين (33) . ويحتاج قبول هذا الوجه إلى أن يكون (يضرب) بمعنى (يجعل) الذي يتعدى إلى مفعولين ، ولهذا أنكره ابن مالك (ت672هـ) ، ومنع أن يلحق هذا الفعل بالافعال المتعدية إلى مفعولين ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ((ضَرْبٌ مِثْلُ فَاسْتَمَعُوا لَهُ)) [الحج /73] ، فقد بني الفعل (ضرب) في الآية الكريمة للمفعول ، واكتفى بالمرفوع (مثل) ، ولم يأت بعده مفعول (34) . وأحسب أن هذا الاستدلال غير صحيح ، فمن المحتمل أن يكون المفعول به محذوفاً ؛ لدلالة الكلام عليه ، والتقدير : (ما يذكر) . وإذا افترضنا أن ما احتج به ابن مالك هنا صحيحاً في الظاهر ، فما عساه أن يقول في قوله تعالى ((واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كماء)) [الكهف/45] ، وقد دخل (اضرب) على المبتدأ (مثل الحياة) ، والخبر (كماء) ، فصار بمنزلة قولنا : ظننت زيدا كعمرو (35) . - وقرأ قوله تعالى ((ولأت حين مناص)) [ص/3] برفع (حين) (36) ، وبها قرأ يحيى بن يعمر (ت90هـ) ، وعاصم الجحدري (ت128هـ) ، والضحاك (37) . ووجه النصب في قراءة الجمهور أنه خبر (لات) (العاملة عمل ليس) ، واسمها محذوف ، تقديره : (ولات حين مناص) (38) . ووجه الرفع في قراءة أبي السمال أنه اسم (لات) ، وخبرها محذوف ، تقديره (ولات حين مناص كائناً لهم) (39) . وأجاز النحويون رفع الاسم بعد (لات) ؛ لانه لهجة بعض العرب ، غير أنهم ذهبوا إلى أن الرفع فيها قليل ، والاكثر مجيء الاسم بعدها منصوباً (40) . وللاخفش (ت215هـ) ، رأي في (لات) ومعمولها ، خالف فيه جمهور النحويين ، وملخصه أن (لات) لاتعمل عمل ليس ، بل تعمل عمل أن ، فتتصبب الاسم وترفع الخبر ، فإن وليها منصوب فهو اسمها وخبرها محذوف ، وإن جاء بعدها مرفوع ، فإنها لاتعمل شيئاً ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ وخبره محذوف (41) . وهذا الرأي جدير بالاهتمام ، بل إنني أزعم أنه هو الصواب ؛ لأن (لات) إن كانت تعمل عمل ليس ، فإن القياس يقضي أن لايجزوا حذف مرفوعها ؛ لأن ((مرفوعها محمول على مرفوع ليس ، ومرفوع ليس لا يحذف)) (42) .

- ونقل عنه أنه قرأ قوله تعالى ((وقوم نوح)) [الذاريات/46] برفع (قوم) على الابتداء ، والخبر محذوف ، تقديره (أهلكتناهم) ، وشاركه ابن مقسم (ت345هـ) في هذه القراءة (43) . ووجه النصب في قراءة الجمهور على أن (قوم) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أهلكتنا قوم نوح) ، أو (أخذت الصاعقة قوم نوح) أو (اذكر قوم نوح) (44) . وذكر الفراء في كتابه (معاني القرآن) هذه الالوجه الثلاثة ، ووصف الثالث منها بأنه ليس بأبغض إليه من الوجهين الآخرين (45) ، وهو بهذا يشير إلى أن الالوجه الثلاثة عنده بغیضة . ويبدو أن عدم قبول الفراء هذه الالوجه الثلاثة قد نبه الالذهان على التفكير بتخريجات آخر لقراءة النصب ، فاحتمل أكثر الذين جاءوا بعده إلى أن تكون كلمة (قوم) قي قراءة الجمهور معطوفة على الهاء في (فأخذتهم) [الذاريات/44] ، أو في (فنبذناهم) (46) [الذاريات/40] .

- ورؤي عنه أنه قرأ قوله تعالى ((وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيراً)) [المزمل/20] برفع (خير) (47) على أنه خبر ، والضمير المنفصل (هو) في محل رفع مبتدأ ، وجملة (هو خير) في محل نصب مفعول به ثانٍ لـ (تجدوه) ، وشاركه في هذه القراءة ابن السميع اليماني (48) (ت213 أو 215 هـ) . وأجاز الفراء قراءة الرفع ، وعدّها من القراءات التي تجيزها الصيغة اللغوية ، فقال : ((ولو كان رفعا كان صواباً)) (49) . وهذه القراءة جاءت على لهجة تميم ؛ فقد روي عن ابي زيد (ت215هـ) أنه وصف المتكلمين بهذه اللهجة بأنهم يرفعون ما بعد ضمير الفصل ؛ فيقولون مثلاً : (كان زيد هو العاقل) (50) ، وعلى لهجة تميم وقراءة أبي السمال جاء قول قيس بن ذريح (51) :

تبكي على لبنى وانت تركتها
وكننت عليها بالملا أنت أقدّر

وأما انتصاب (خيراً) في قراءة الجمهور فعلى أنه مفعول ثانٍ (لتجدوه) ، والضمير (هو) ضمير فصل ، لامل له من الاعراب (52) . - وقرأ قوله تعالى ((أبشراً منا واحداً نتبعه)) [القمر /24] برفع (بشر) و(واحد) ، وكذلك قرأ ابن السميع اليماني (53) . وقرأ جمهور القراء بنصب (بشر) على أنه مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، أي : (أتبع بشرأ منا واحداً نتبعه) ، و(واحداً) صفته (54) . ووجه قراءة الرفع أن (بشرأ) مبتدأ ، و(واحداً) صفته ، وجملة (نتبعه) في محل رفع خبر (55) ولقد أجاز النحاة قراءة الرفع في هذا الموضع ، غير أنهم قالوا عنها : إنها ضعيفة ، ورجحوا قراءة النصب ، لوجود أداة الاستفهام (الهمزة) قبل الاسم ، والهمزة في الغالب تدخل على الافعال ، وفي ذلك يقول ابن السجري (ت542هـ) : ((وإنما ضعف - أي الرفع - في الاستفهام ؛ لأن الاستفهام يطلب الفعل ، ولو أنك حذفت حرف الاستفهام من قولك : (أزیداً ضربته) ، عمل الابتداء ، وضعف النصب لزوال المقتضى له ، كما يضعف الرفع إذا قلت : أزیداً ضربته)) (56) . وكان ينتظر من النحويين أن يختاروا الرفع على النصب ؛ لانه القياس ؛ إذ إن المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل ، ولهذا قال ابن طراوة (ت528هـ) : ((إن كان الاستفهام عن الاسم ، فالرفع واجب نحو (أزیداً ضربته أم عمرو) ؛ لأن الضرب محقق ، وإنما الشك في المفعول ، فالاستفهام عن تعيينه)) (57) . ونقل ابن جني (ت392هـ) عن أبي السمال قراءة أخرى ، وهي رفع (بشر) ونصب (واحد) ، وخرج ذلك بأن (بشرأ) نائب فاعل لفعل محذوف ، يدل عليه قوله تعالى ((أألقي الذكر عليه من بيننا)) [القمر /25] ، والتقدير : (أينبأ أو يُبعث بشرأ منا) ، وأما انتصاب (واحد) فعلى الحال من الضمير في (منا) ، أو من الضمير في قوله (نتبعه) (58) .

- وقرأ قوله تعالى : ((إنا كل شيء خلقناه بقدر)) [القمر /49] برفع (كل) (59) على الابتداء ، وجملة (خلقناه) في محل رفع خبر إن (60) . وقراءة العامة (كل) بالنصب على أنه منصوب بفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (إنا خلقنا كل شيء خلقناه) (61) . وذكر بعض النحويين وجهاً آخر في نصب (كل) ، وهو أن يكون منصوباً بـ (خلقناه) ، على أن تكون الهاء ضمير

المصدر الذي دل عليه خلقناه ، والتقدير : (إنا كل شيء خلقناه خلقاً)⁽⁶²⁾ . وخطر لبعض النحويين والمفسرين في نصب (كل) وجه ثالث ، وهو أن يكون قوله (كل شيء) منصوباً على البذل من اسم إن ، وهو بدل اشتمال ، والتقدير : (إن كل شيء خلقناه بقدر) ، أي مقدر في اللوح المحفوظ⁽⁶³⁾ . وقد أجمع البصريون على أن رفع (كل) هنا أقوى من النصب ، وإن كانت قراءة الجمهور بالنصب ؛ لانه لم يتقدم ما يُوجب النصب ، فهو عندهم مثل قولنا : (زيداً ضربته)⁽⁶⁴⁾ . والاختيار عند الكوفيين النصب فيه ؛ لأنه تقدمه عامل ناصب ، وهو (إن) ، فاقضى ذلك إضمار (خلقناه) ، وقوله تعالى (خلقناه) مفسراً للمضمر⁽⁶⁵⁾ . يزداد على ذلك أن قراءة النصب تدل على عموم خلق الأشياء بقدر ، وهو المقصود⁽⁶⁶⁾ ، ثم إن في قراءة الرفع قد يتوهم أن (خلقناه) صفة لـ (شيء) ، وقوله (بقدر) متعلق بمحذوف خبر إن ، فيكون التقدير : (كل شيء مخلوق بقدر) ، وهذا يقضي الخصوص في المخلوقات⁽⁶⁷⁾ .

- وقرأ قوله تعالى ((والسماء رَفَعَهَا)) [الرحمن/7] برفع السماء على الابتداء ، وقرأ العامة بالنصب على الاشتغال⁽⁶⁸⁾ . والرفع والنصب عند أكثر النحويين سواء ، ولم يرجحوا أحد الوجهين على الآخر ؛ ذلك أن جملة (السماء رفعها) جملة ذات وجهين ؛ فهي اسمية الصدر ، فعلية العجز ، فإذا قرئت (السماء) بالرفع ، كانت جملة (السماء رفعها) معطوفة على جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر ، وهي قوله تعالى : ((النجم والشجر يسجدان)) [الرحمن/6] ، وإذا قرئت (السماء) بالنصب ، فُتَر إضمار فعل يدل عليه ما بعده ، أي : (رفع السماء) ، فتكون هذه الجملة معطوفة على جملة مركبة من فعل وفاعل ، وهي (يسجدان)⁽⁶⁹⁾ . وكان أبو الحسن الاخفش (ت215هـ) والسيرافي (ت368هـ) يرجحان قراءة الرفع ، ويستضعفان قراءة النصب ؛ لأن الجملة المعطوفة (السماء رفعها) لم تتضمن ضميراً يرجع إلى المبتدأ ، وهو (النجم) في الجملة التي قبلها ، ومعنى هذا أنهما لم يجزيا عطف جملة (رفع السماء) على (يسجدان) ؛ بحجة أن (يسجدان) جملة ذات موضع من الاعراب ؛ لكونها خبر مبتدأ ، وجملة (رفع السماء) جملة لا موضع لها من الاعراب⁽⁷⁰⁾ . وقد عقب ابن جني على هذا الرأي قائلاً ((وهذا ساقط عند سيبويه ؛ وذلك أن ذلك الموضع من الاعراب لما لم يخرج من اللفظ سقط حكمه ، وجرت الجملة ذات الموضع كغيرها من الجملة غير ذات الموضع))⁽⁷¹⁾ ، ووصفه ابن عصفور (ت669هـ) بأنه رأي ليس بشيء ؛ لأن القراء قد أجمعوا على نصب (السماء) من قوله تعالى (والسماء رفعها) ، مع أنه ليس في (رفعها) ضمير يعود على (النجم والشجر)⁽⁷²⁾ . واتخذ ابن جني موقفاً وسطاً بين الرأيين ، فرجح قراءة الرفع ، ولكنه لم ينكر قراءة النصب⁽⁷³⁾ . وذهب أبو حيان الاندلسي إلى أن الاظهر ترجيح النصب ؛ لأن الحمل على الصغرى أقرب ، وهم يراعون الجوار ما أمكن ، وعورض هذا الرأي بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار ، فكل منهما مرجح فتساويا⁽⁷⁴⁾ .

- وقرأ قوله تعالى : ((وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه)) [الاسراء/13] برفع (كل) على الابتداء ، وخبرها جملة (ألزمناه) ، وشاركه ابن أبي عبيدة في هذه القراءة⁽⁷⁵⁾ . وقرأ العامة (كل) بالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (ألزمنا كل إنسان ألزمناه)⁽⁷⁶⁾ . وقد استحسّن الفراء قراءة الرفع ، فقال عنها ((والوجه في الكلام العرب رفع (كل) في هذين الحرفين ...))⁽⁷⁷⁾ ، أي في هذه الآية ، وقوله تعالى : ((وكل شيء احصيناه)) [يس/12 والنبا/29] . واجاز الزجاج النصب والرفع في (كل) ، ثم قال ((إلا أنني لا أعلم أحداً قرأ)) بالرفع⁽⁷⁸⁾ ، وعدّ أبو البقاء العكبري (ت616هـ) النصب في (كل) أمراً لازماً ، ولا يجوز غيره ، لأن جملة (كل إنسان ألزمناه) معطوفة على جملة فعلية ، وهي قوله تعالى ((وجعلنا الليل والنهار آيتين)) [الاسراء/12] ولولا ذلك لكان الأولى رفعه⁽⁷⁹⁾ . وبين ابن بغيث (ت643هـ) أن السر في ذلك هو أن العرب تختار مطابقة الالفاظ ما لم تفسد عليهم المعاني ، فقال ((فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ، ثم جئت بجملة أخرى معطوفة على الجملة الأولى وفيها فعل ، كان الاختيار ، تقدير الفعل في الجملة الثانية ، وبناء الاسم عليه ، سواء ذكرت في الجملة الأولى منصوباً أم لم تذكره .. إذ الغرض توافق الجمل وتطابقها لاختلف ، وليس الغرض أن يكون فيها منصوب))⁽⁸⁰⁾ .

- وقرأ قوله تعالى ((والارض بعد ذلك دحاها)) [النازعات/30] برفع (الأرض) ، وبها قرأ نصر بن عاصم (ت89هـ) ، والحسن البصري ، وعمرو بن عبيد (ت144هـ) ، وإبراهيم ابن أبي عبيدة ، وأبو حيوة⁽⁸¹⁾ (ت203هـ) . وجليّ أن النصب في قراءة الجمهور يجري على وجه الاشتغال في هذا الموضع ، وليس للرفع من وجه سوى الابتداء ، وخبره جملة (دحاها)⁽⁸²⁾ ، والاختيار عند البصريين نصب (الأرض)⁽⁸³⁾ ، وعند الفراء⁽⁸⁴⁾ أن النصب والرفع فيها سواء ، وإن كان النصب أكثر في قراءة القراء ، وأنه في النصب والرفع مثل قوله تعالى ((والقمر قدرناه منازل)) [يس/39] . وقد ردّ النحاس هذا الرأي ، وذهب إلى أن بين الموضعين فرقاً ، ذلك أن قوله تعالى : ((والقمر قدرناه منازل)) الرفع فيه حسن ؛ لأن التقدير : ((وآية لهم القمر)) ، وأما قوله تعالى : ((والارض بعد ذلك دحاها)) ، فإن الرفع فيها بعيد ، لأن قبلها ما عمل فيه الفعل ، ولا يتعلق بشيء مرفوع ، وقال ((ولا نعلم أحداً قرأ (والارض) بالرفع ، و (القمر) بالرفع قرأه الامنة))⁽⁸⁵⁾ . ولقد ذكر الزجاج قراءة الرفع من غير أن ينسبها لقارئ ، وذهب إلى أن النصب أجود ((لانك تعطف بفعل على فعل أحسن ، فيكون على معنى : بناها وفعل وفعل ودحا الأرض بعد ذلك))⁽⁸⁶⁾ ، وحذا حذوه مكي بن أبي طالب ، فرجح قراءة النصب ، وأجاز قراءة الرفع⁽⁸⁷⁾ .

- وقرأ قوله تعالى : ((قتل أصحاب الأخدود . النار ذات الوقود)) [البروج/4-5] برفع (النار) و (ذات) ، وبهما قرأ عيسى بن عمر وابن السميع اليماني ، وأبو حيوة⁽⁸⁸⁾ . وقراءة (النار) بالجر على البذل من (الأخدود) ، وهو بدل اشتمال ، و (ذات الوقود) وصف لها بأنها نار عظيمة⁽⁸⁹⁾ . وحكى مكي بن أبي طالب عن الكوفيين القول : إن (النار) في قراءة العامة مخفوضة على الجوار⁽⁹⁰⁾ . وجوز أبو حيان كونها بدل كل من كل ، على تقدير محذوف ، أي (أخدود النار)⁽⁹¹⁾ . وخرجوا قراءة الرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هي النار)⁽⁹²⁾ . ولقد ذكر الفراء قراءة الرفع ، من غير أن ينسبها لقارئ ، وقال عنها : ((ولو قرئت ... بالرفع كان صواباً)) ، وخرج هذه القراءة على أنها فاعل لفعل محذوف ، تقديره : (قتلته النار ذات الوقود)⁽⁹³⁾ ، وإلى هذا الرأي ذهب ابن عطية⁽⁹⁴⁾ ، ومثله فعل القرطبي (ت671هـ) ، غير أنه حملها على معنى : (أحرقتهم النار ذات الوقود)⁽⁹⁵⁾ .

الكلمات المنصوبة في قراءة أبي السّمال :

يجد المتتبع القراءة المنسوبة إلى أبي السّمال أنه قرأ طائفة من المفردات القرآنية بالنصب، وجاءت في قراءة العامة بالرفع أو الجر ، وكل ذلك جارٍ على ما هو جائز في قياس النحو، إذ نقل عنه أنه قرأ لفظة (النبي) في قوله تعالى : ((إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِآبِرَاهِيمَ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ)) [آل عمران 68/] بالنصب⁽⁹⁶⁾. وقراءة أبي السّمال جارية على قياس اللغة وظاهر السياق ، ولهذا أجازها أبو جعفر النحاس⁽⁹⁷⁾، ووصفها مكي بن أبي طالب بأنها حسنة⁽⁹⁸⁾، وقال عنها القرطبي : ((ولو نصب - أي النبي - لكان جائزاً في الكلام))⁽⁹⁹⁾. ووجه النصب فيها أنها معطوفة على الضمير في (اتبعوه) ، الواقع مفعولاً به ، والتقدير: (اتبعوه) واتبعوا هذا النبي⁽¹⁰⁰⁾. والرفع في قراءة العامة على النعت لـ (هذا) ، أو على البدل ، و (هذا) في موضع رفع عطفاً على الاسم الموصول (الذين) الواقع خبراً لـ (إن)⁽¹⁰¹⁾.

- وقرأ قوله تعالى : ((فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة)) [الحاقة 13/] بنصب (نفخة) و (واحدة) على أنّ (نفخة) مفعول مطلق ، و (واحدة) صفة لها ، وقام الجار والمجرور (في الصور) مقام الفاعل، وقرأ العامة بالرفع فيهما على أنّ (نفخة) نائب فاعل لما لم يسم فاعله ، و (واحدة) صفة لها⁽¹⁰²⁾. واستحسن أبو عبيدة (ت 210 هـ) ، والنحاس (ت 338 هـ) قراءة العامة ، وبيّن أنّ وجه قبولها هو أنّ المصدر جاء لبيان عدد مرات حدوث الفعل ، ولو أنّ المصدر جاء لمجرد التوكيد ما صحّ أنّ يقوم مقام الفاعل، وقد عبر أبو عبيدة عن هذا الرأي قائلاً : ((لما جاءت المصادر صفة جرى على مجرى الاسم الذي لم يذكر فاعله ، ولو جاء بغير صفة لقلت : ضرب ضرباً))⁽¹⁰³⁾، وقال أبو جعفر النحاس : ((لما نعت المصدر حسناً رفعه ، ولو كان غير منعوت كان منصوباً لا غير))⁽¹⁰⁴⁾. وقد أجاز بعض النحاة المتأخرين ، ومنهم أبو حيان الاندلسي نصب المصدر (نفخة) ، وإنّ جاء لمجرد التوكيد ، بحجة أنّ ((نفخة مصدر محدود ونعته ليس بنعت تخصيص ، وإنما هو نعت توكيد))⁽¹⁰⁵⁾ ، مخالفين بذلك جمهور النحاة الذين ذهبوا إلى أنّ من شروط قيام المصدر مقام ما لم يسم فاعله هو ألا يكون مسوقاً لمجرد التوكيد⁽¹⁰⁶⁾ ؛ إذ ((لا فائدة من الاسناد إليه ، وهو ملفوظ به ، فكيف إذا نوي ، ولم يلفظ به))⁽¹⁰⁷⁾. وقد ذكر الاخفش (نفخة واحدة) بالنصب ، ولم يذكر أقرئ بها أم لا ، وقال عنهما : ((وهي في العربية جائزة ... والمعنى : نفخ الصور نفخة واحدة))⁽¹⁰⁸⁾. ولا يرى البصريون من ضمير في رفع (نفخة) أو نصبها ؛ لعلمنا أنّ مذهب البصريين في هذه المسألة هو أنه إذا اجتمع المصدر والمجرور في الكلام ، فالمتكلم مخير في إقامة ما شاء مقام الفاعل⁽¹⁰⁹⁾. والمختار عند ابن معطي (ت 628 هـ) إقامة المجرور ، في حين أن المختار عند ابن عصفور (ت 699) إقامة المصدر⁽¹¹⁰⁾.

- وقرأ لفظة (الحق) في قوله تعالى ((وقل الحق من ربكم)) [الكهف/ 29] بالنصب⁽¹¹¹⁾، ووجه النصب فيها أنها صفة لمصدر محذوف، دلّ عليه الفعل (قل) ، والتقدير : ((وقل القول الحق))⁽¹¹²⁾. و (الحق) في قراءة الجمهور يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره : ((وقل : هو الحق) ، ويجوز أن يكون مبتدأ ، وخبره (من ربكم))⁽¹¹³⁾ ، واختار الزمخشري الوجه الأول⁽¹¹⁴⁾. - وقرأ قوله تعالى ((هنالك الولاية لله الحق)) [الكهف/ 44] بنصب (الحق) ، وبها قرأ عمرو بن عبيد ، وابن أبي عبيدة ، وأبو حيوة⁽¹¹⁵⁾. ولقد نسب ابن عطية هذه القراءة إلى أبي حيوة وحده⁽¹¹⁶⁾، في حين نسبها الزمخشري إلى عمرو بن عبيد وحده ، وقال عنها هي ((قراءة حسنة فصيحة))⁽¹¹⁷⁾. ولقد صوب نحويو المدرستين قراءة النصب ، فعدها الفراء من القراءات التي تجيزها الصيغة النحوية ، فقال ((ولو نصبت (الحق) على معنى حقاً كان صواباً))⁽¹¹⁸⁾. وأجاز الزجاج قراءة النصب أيضاً ، وذكر أنه لا يعلم أحداً قرأ بها ، وخرجها على أنها مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره (أحق الحق) ، فقال ((ونصبه على المصدر في التوكيد ، كما تقول: (هناك الحق) ، أي : أحق الحق))⁽¹¹⁹⁾ ، وإلى مثل هذا الرأي ذهب ابن خالويه⁽¹²⁰⁾ (ت 370 هـ) . وقرأ أبو عمرو بن العلاء والكسائي بالرفع ، وقرأ بقية القراء بالكسر⁽¹²¹⁾. والحجة لمن رفع (الحق) جعله نعتاً للولاية⁽¹²²⁾ ، ويجوز - على رأي ابن الجوزي (ت 597 هـ) - أن يكون (الحق) خبراً لمبتدأ محذوف ، تقديره (هو الحق)⁽¹²³⁾ ، وفي هذه الحال يكون (هو الحق) في محل جر صفة (لله) عز وجل ، أو مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير: (الحق ذلك) ، أي ما قلناه⁽¹²⁴⁾. وأما من قرأ بالجر ؛ فقد جعله نعتاً لله عز وجل ، والتقدير: (الله ذي الحق)⁽¹²⁵⁾.

- وقرأ لفظة (تنزيل) في قوله تعالى ((تنزيل من رب العالمين)) [الحاقة 43/] بالنصب ، ووجه النصب فيها أنها مفعول مطلق لفعل محذوف ، تقديره : ((نزل تنزيل))⁽¹²⁶⁾، وقرأ العامة بالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، تقديره : ((هو تنزيل))⁽¹²⁷⁾. - وقرأ قوله تعالى ((واعلموا أنكم غير معجزي الله)) [التوبة/ 2] بنصب لفظ الجلالة⁽¹²⁸⁾ ، على أنه مفعول به لاسم الفاعل ، وقرأ العامة ذلك بالجر على الإضافة⁽¹²⁹⁾. وقد ذكر ابن جني قراءة أبي السّمال ، وعدها قراءة غريبة ، ووصفها بأنها تكاد تكون لحناً ؛ لأنها ليست جارية على قياس النحو ؛ إذ إن (معجزي) لم تقترن بالالف واللام ، حتى يفسر حذف النون فيها ، ونصب لفظ الجلالة بعدها بأنه جاء لتقصير الصلة⁽¹³⁰⁾. ومع أن ابن جني رفض هذه القراءة ، فإنه خرجها على أن القارئ قاس غير المقترن بالالف واللام على المقترن بالالف واللام ، فقال ((غير أنه شبه معجزي بالمعجزي ، وسوغ له ذلك علمه بأن (معجزي) هذه لا تتعرف باضافتها إلى اسم الله تعالى ... فكما جاز النصب في (المقيمي الصلاة)⁽¹³¹⁾ كذلك شبه به غير معجزي الله)) ، وبين أنّ هذه القراءة لها ما يماثلها في كلام العرب ، ومن ذلك قول سويد بن أبي كاهل⁽¹³²⁾ :

ومساميح بما ضنّ به حابسو الانفس عن سوء الطمع

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أنّ النصب في مثل هذه القراءة شاذ وغير صحيح ، وعده ((سهو من قارئه ، لأن اسم الفاعل تحذف فيه النون ، وينصب إذا كان فيه الالف واللام))⁽¹³³⁾ ، وقول العكبري هذا يوحي بأن أبا السّمال صانع لهذه القراءة ، وأنها من عنده وحقاً أن أمر هؤلاء النحويين عجيب ؛ فهم أحياناً يجيزون إثبات اللغة اعتماداً على شعر مجهول ، في حين نجدهم يقفون موقف الاستهانة والمغلاة في معارضة كثير من القراءات ، وبخاصة ما أشكل منها ، ولعل السبب في ذلك هو اعتقادهم بأن القراءات آراء تنبثق من اصحابها ، وليست سنة متبعة⁽¹³⁴⁾. وأجاز ابن مالك حذف النون هنا اختياراً ونصب لفظ الجلالة بعدها وفسر ذلك بأن هذه

النون جاءت قبل لام ساكنة⁽¹³⁵⁾. وكثير من النحويين لا يجيزون حذف النون في مثل هذه القراءة ، ونصب الاسم بعدها ، وعندهم أنَّ مثل هذا الحذف جاء للضرورة ؛ لعلمنا أن نون الجمع عندهم تحذف للاضافة، ولشبهه الاضافة ، ولتقصير الصلة ، وما عدا ذلك فحذفها للضرورة⁽¹³⁶⁾.

- وقرأ قوله تعالى ((والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)) [النور 2/] بالنصب، وكذلك قرأ يحيى بن يعمر ، وابو جعفر المدني (ت 132هـ) ، وعيسى بن عمر ، وابراهيم بن ابي عبله ، وعمرو بن فائد (ت بعد 200هـ) ، ورويس⁽¹³⁷⁾ (ت 238هـ) ، ولكن أكثر النحويين والمفسرين نسبوا هذه القراءة إلى عيسى بن عمر وحده⁽¹³⁸⁾. وقد خرجوا قراءة النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف ، يفسره المذكور بعده ، والتقدير : (اجدلوا الزانية والزاني)⁽¹³⁹⁾ ، وفسروا قراءة العامة بالرفع ، على أن (الزانية) مبتدأ ، والخبر محذوف ، تقديره : (وفيما يتلى عليكم الزانية والزاني) ، وهذا هو مذهب سيبويه⁽¹⁴⁰⁾. وذهب الفراء والمبرد (ت 285هـ) والزجاج إلى أن الخبر جملة (فاجلدوا)⁽¹⁴¹⁾ ، وتابعهم على هذا الرأي الزمخشري⁽¹⁴²⁾. واحتمل ابن عطية أن تكون (سورة) [النور/1] مبتدأ ، والخبر قوله تعالى (الزانية) ، وفي هذا التوجيه من البعد ما فيه⁽¹⁴³⁾. والقياس عند سيبويه (ت 180هـ) ترجيح النصب على الرفع في لفظة (الزانية) ؛ لأنها وقعت قبل فعل طلب ، جاء في كتاب سيبويه : ((الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ، ويبني على الفعل))⁽¹⁴⁴⁾ ، وفي موضع آخر من كتابه ، ذكر قراءة النصب في هذه اللفظة ، وقال : ((وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبى العامة إلا القراءة بالرفع))⁽¹⁴⁵⁾ ، وهذا هو اختيار الخليل أيضاً⁽¹⁴⁶⁾. والاختيار عند الفراء والزجاج ترجيح قراءة الرفع على النصب⁽¹⁴⁷⁾ ، وعقب ابن عطية على هذا الرأي قائلاً ((هذا قول جيد ، وهو قول أكثر النحاة))⁽¹⁴⁸⁾.

ما قرأه مجزوماً

نقل عن ابي السّمال العدوي أنه قرأ ((إن اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض)) [الاحزاب/32] بكسر العين على نية الجزم⁽¹⁴⁹⁾ عطفاً على محل فعل النهي (تخضعن) على أنه نهى لمريض القلب عن الطمع عقيب نهيه عن الخضوع بالقول ، كأنه قيل : (فلا تخضعن بالقول فلا يطمع الذي في قلبه مرض)⁽¹⁵⁰⁾. وبهذه القراءة أيضاً قرأ عبد الرحمن بن هرمز الاعرج (ت 117هـ) ، وابن محيصن وعيسى بن عمر ، وأبان بن عثمان⁽¹⁵¹⁾ (ت القرن الثاني الهجري) ، وقرأ العامة بفتح العين (فيطمع) على أنه منصوب بأن المضمره وجوباً بعد فاء السببية في جواب النهي⁽¹⁵²⁾. وتقبل أبو جعفر النحاس الوجه الذي قرأ به أبو السّمال ، فوصفه بأنه جيد حسن⁽¹⁵³⁾ ، وأما ابن جني فقد خرج ، وذكر بيت شعر لامرئ القيس ، جاء موافقاً لهذا الوجه ، غير أنه رجح الوجه الذي قرأه الجمهور ، فقال : ((إلا أنَّ النصب أقوى معنى ، وأشد أصابة للعذر ، وذلك أنه إذا نصب كان معناه أنَّ طمعه إنما هو مسبب عن خضوعهن بالقول : فالأصل في ذلك منهى عنه ، والمنهي مسبب عن فعلهن ، وإذا عطفه كان نهياً لهن وله ، وليس فيه دليل على أنَّ الطمع راجع الاصل اليهن ، وواقع من أجلهن))⁽¹⁵⁴⁾. ونسبوا لأبي السّمال قراءة أخرى في الآية ، هي كسر الميم وفتح العين (فيطمع) ، وعقب أبو جعفر النحاس على هذه القراءة قائلاً : ((أحسب هذا غلطاً))⁽¹⁵⁵⁾. وفي الآية وجه ثالث ، روي عن ابن محيصن ، وهو ضم الياء وكسر الميم وفتح العين (فيطمع)⁽¹⁵⁶⁾ ، بمعنى : فيطمع الخضوع أو القول⁽¹⁵⁷⁾.

اختلاف قراءة الاسماء والأفعال والادوات

لم تقتصر مخالفة أبي السّمال لقراءة الجمهور على الحركة الاعرابية ، وإنما نجد أنَّ هذه المخالفة تتمثل - في جانب بارز منها - في الاسماء والأفعال والادوات : زيادة ، وحذفاً وتغييراً ، مما له مساس بالنحو ؛ لما يترتب عليه من أثر في الموضع الاعرابي للفظ.

اختلاف قراءة الاسماء

اختلفت قراءة أبي السّمال عن قراءة الجمهور بتغيير الصياغة تقدماً وتأخيراً ، ويمكن أن نلاحظ ذلك في قراءته قوله تعالى ((لم يكن له شريك في الملك)) [الاسراء /111] ، إذ قرأ بتقديم اسم كان (شريك) على الجار والمجرور (له) الواقع خبراً ، وكذلك قرأ طلحة ابن مصرف⁽¹⁵⁸⁾ (ت 112هـ) . وكلتا القراءتين جائزة في ميزان العربية ، غير أن تقديم (له) على (الشريك) في قراءة الجمهور جاء لغرض تأكيد نفي وجود من يعاون الله سبحانه وتعالى على تسيير أمور الخلق . وقد جاءت طائفة من أمثلة قراءة أبي السّمال على النحو آخر من الاختلاف عن قراءة الجمهور ، تتمثل بجعل ما هو اسم للحرف فعلاً ، وذلك في قوله تعالى ((ص والقرآن ذي الذكر)) [ص/1] ؛ إذ قرأه (صاد) بكسر الدال من غير تنوين وشاركه في هذه القراءة كل من أبي بن كعب (ت 21هـ) ، ونصر بن عاصم ، والحسن البصري ، وابن أبي اسحاق (ت 117هـ) ، وابراهيم بن أبي عبله⁽¹⁵⁹⁾. ووجه الكسر في قراءة أبي السّمال أنه فعل أمر من (صادى - يُصادى) ، ومعناه عارض القرآن بعملك ، وقابله به ، فاعمل بأوامره وانتبه عن نواهيه⁽¹⁶⁰⁾ ، وهذا الوجه يروى عن الحسن البصري ، وهو المشهور عند علماء اللغة⁽¹⁶¹⁾. ونسب الفراء قراءة الكسر إلى الحسن البصري وحده ، وخرج كسرة الدال على أنها لاجتماع الساكنين⁽¹⁶²⁾. والاجود عند سيبويه (ت 180هـ) القراءة باسكان الدال ، وعدم تحريكها ؛ لأنها من حروف الهجاء ، وحكمها الوقف عليها ، وهي قراءة أكثر القراء⁽¹⁶³⁾ ، ولهذا لم يجز الازهري (ت 370هـ) إلا القراءة بها ، وقال عن القراءة بكسر الدال (صَادٍ) : إنها ليست بجيدة⁽¹⁶⁴⁾ ، ومثل ذلك نجده عند الطوسي والطبرسي ؛ إذ وصفا قراءة الجمهور بأنها هي الصحيحة⁽¹⁶⁵⁾. ومن هذا الضرب أيضاً قراءته قوله تعالى ((ن والقلم)) [القلم/1] بكسر النون⁽¹⁶⁶⁾ ، وكذا قرأ ابن عباس (ت 68هـ) ، والحسن البصري ، وابن أبي اسحاق⁽¹⁶⁷⁾ ووجه الكسر فيها على إضمار حرف القسم ، كما تقول : (الله لأفعلن)⁽¹⁶⁸⁾. وقد وجهت هذه القراءة توجيهاً آخر ، فقيل : إن كسر النون إنما هو لالتقاء الساكنين⁽¹⁶⁹⁾. وقرأ أكثر القراء بسكون النون ، ووجه الاسكان فيها عند سيبويه هو أنها بعض حروف الاسماء ، فلم يجز إعرابها ، كما لا يعرب وسط الاسم⁽¹⁷⁰⁾ ، وقال الفراء : ((لم تعرب حروف المعجم ؛ لأنك إنما أردت تعليم الهجاء))⁽¹⁷¹⁾. وأيد أبو جعفر النحاس رأي الفراء في اسكان النون ، ووضحه بقوله : ((لأنك إذا أردت تعليم الهجاء لم يجز أن تزيد الاعراب ، فيزول ذلك عن معنى الهجاء إلا أن تتعت أو تعطف فتعرب))⁽¹⁷²⁾.

اختلاف قراءة الأفعال

ويتمثل هذا المظهر في طائفة من الأفعال التي قرأ بها أبو السمال العدوي؛ إذ قرأ الفعل المضارع (يبيصروا) في قوله تعالى ((بصرتُ بما لم يبصروا به)) [طه/96] بالتاء وفتح الصاد، ورويت هذه القراءة عن الاعمش أيضاً⁽¹⁷³⁾. وخرجوا القراءة التي قرأ بها أبو السمال على صرف الخطاب لموسى (ع)، وبني إسرائيل، وفسروا قراءة الجمهور بالتاء على أنَّ الفعل مسند إلى ضمير الغائبين، وهم بنو إسرائيل⁽¹⁷⁴⁾. ويرى الشوكاني أنَّ القراءة بتاء الخطاب بعيدة عن المعنى المقصود من الآية الكريمة؛ إذ ليس من المعقول أنَّ يخاطب السامري موسى بذلك، ويدعى لنفسه أنه علم ما لم يعلم به موسى⁽¹⁷⁵⁾. ونقل عنه أيضاً أنه قرأ الفعل المضارع الناقص (يكون) في قوله تعالى ((فسوف يكونُ لزاماً)) [الفرقان/77] بالتاء، مسنداً الفعل الناقص إلى ضمير مؤنث، والتقدير (فسوف تكون العقابة)⁽¹⁷⁶⁾. ونسبت هذه القراءة إلى عيسى بن عمر، وإبان بن تغلب⁽¹⁷⁷⁾ (ت 141 هـ أو 153 هـ). وقرأ العامة (يكون) بإسناد الفعل إلى الضمير (هو)، والتقدير (فسوف يكون العذاب لزاماً)⁽¹⁷⁸⁾. ومما يدخل في تغيير صورته الفعل قراءاته بعض الأفعال المبنية للمجهول أو المعلوم على نحو مخالف لقراءة الجمهور، مما يؤدي إلى اختلاف صورة الاسناد فيها، فقد قرأ الفعل المضارع المبني للمجهول (يخيلُ) في قوله تعالى ((يَخِيلُ إليه من سِجْرِهِمْ أَنَّهُا تَسْعَى)) [طه/66] بالتاء المفتوحة، وبصيغة المبني للمعلوم (تَخِيلُ) (و (تَخِيلُ) في هذه القراءة أصله (تَخِيلُ)، على حذف إحدى التاءين، وهو مسند إلى الضمير العائد على الحبال والعصي، الواقع فاعلاً، وجملة (أنها تسعى) في محل رفع بدل اشتمال من ذلك الضمير⁽¹⁸⁰⁾، أو في محل نصب مفعول من أجله، كما يرى ابن عطية⁽¹⁸¹⁾. ونسبوا لأبي السمال قراءة أخرى في الآية، وهي (تَخِيلُ) بضم التاء وكسر الياء⁽¹⁸²⁾، ونسب ابن عطية هذه القراءة إلى الحسن البصري، وعيسى بن عمر⁽¹⁸³⁾. ووجه هذه القراءة أن الضمير المسند إليه الفعل في محل رفع فاعل، و (أنها تسعى) في محل نصب مفعول به⁽¹⁸⁴⁾. وقرأ العامة بالياء على التذكير، واسناد الفعل إلى المصدر المؤول (أنها تسعى)، الواقع في محل رفع نائب فاعل، والتقدير (يخيلُ إليه سعيها)⁽¹⁸⁵⁾، ويجوز أن يكون نائب الفاعل مضمراً، والمصدر المؤول بدل اشتمال من ذلك الضمير⁽¹⁸⁶⁾. ومن هذا الضرب قراءة الفعل (يُحْمَلُ) في قوله تعالى ((وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جِئْمِلَها لِأُحْمَلَ مِنْهُ شَيْءٌ)) [فاطر/18] بفتح التاء وكسر الميم (تُحْمَلُ)⁽¹⁸⁷⁾. وتقضي هذه القراءة نصب (شيء) على أنه مفعول به لـ (يُحْمَلُ)، وفاعله ضمير عائد على مفعول (تدعُ) المحذوف، والتقدير: (وإن تدع مثقلة نفسها إلى حملها لم تحمل منه شيئاً)⁽¹⁸⁸⁾. وقرأ جمهور القراء الفعل (يحمل) بصيغة المبني للمجهول، وهي قراءة تتطلب رفع (شيء) على أنه نائب فاعل⁽¹⁸⁹⁾. وجعل أبو السمال العدوي الفعل الخماسي المبني للفاعل في قوله تعالى ((تبين لهم الحق)) [البقرة/109] بصيغة المبني للمفعول، إذ قرأه (يُبَيِّن) بحذف التاء، مسنداً الفعل إلى (الحق) على أنه نائب فاعل، وهو كذلك من حيث الاسناد في قراءة الجمهور، ولكنه وقع موقع الفاعل⁽¹⁹⁰⁾.

اختلاف قراءة الأدوات :

تتمثل هذه الخصيصة في قراءة أبي السمال عبر أدائه بعض الأدوات بصورة مخالفة لقراءة الجمهور. وقد اتخذ هذا المظهر في قراءته عدة صور، لعل أشهرها هي : إثبات أداة مغايرة للاداة المذكورة في قراءة الجمهور. ومما جاء من أمثلة قراءته، وقد استعمل فيها أداة مخالفة لقراءة الجمهور قوله تعالى: ((إِنْ رَّبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ)) [العاديات/11]، إذ قرأه بفتح الهمزة واسقاط اللام من (لخبير)⁽¹⁹¹⁾، ولاشذوذ في هذه القراءة، إذ ليس فيها مما هو خارج عما اصطلاح عليه النحاة من قواعد، وإنما قرئت (يُنْ) بالكسر في قراءة الجمهور؛ لاقتران خبرها باللام، ولولا ذلك لكانت مفتوحة بوقوع العلم عليها⁽¹⁹²⁾. وليس من فرق بين القراءتين سوى أنَّ الفعل ((يعلم)) [العاديات/9] قد علق عن عمله في قراءة الجمهور، وأما في قراءة أبي السمال فقد سد المصدر المؤول من (يُنْ) واسمها وخبرها مسد مفعولي (يعلم)⁽¹⁹³⁾. ومن هذا الضرب أيضاً قراءته قوله تعالى: ((وَأَنْ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنْتَهَى)) [النجم/42] بكسر همزة (يُنْ)، على أنَّ الجملة التي فيها (يُنْ) منقطعة عما قبلها⁽¹⁹⁴⁾، وقرأ جمهور القراء بفتح الهمزة، على أنَّ الجملة التي فيها (يُنْ) معطوفة على ما قبلها⁽¹⁹⁵⁾. وجاءت قراءته قوله تعالى ((أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا)) [الحديد/16] هكذا: (يُنْ) أي باستعمال الاداة (يُنْ) بدلاً من (لم)، وبها قرأ الحسن البصري⁽¹⁹⁶⁾. ولا فرق بين الاداتين (لم) و(يُنْ) فكلاهما أداة نفي وجزم وقلب، غير أنَّ المنفي بـ (يُنْ) متوقفاً بثبوته، بخلاف (لم) فلا يكون منفيها متوقفاً⁽¹⁹⁷⁾. وقرأ قوله تعالى: ((أَوْ كَلِمَا عَاهَدُوا عَهْدَهُمْ تَبَذَّهٗ فَرِيقٌ مِنْهُمْ)) [البقرة/100] بسكون الواو⁽¹⁹⁸⁾، أي يجعل همزة الاستفهام والواو حرفاً واحداً، وهو (أو). وقد خرج الكوفيون هذه القراءة على أنَّ (أو) بمعنى بل، وشاركهم في هذا الرأي كل من أبي علي الفارسي (ت377هـ)، وابن جني (ت392هـ) وابن برهان⁽¹⁹⁹⁾ (ت456هـ)، والمعنى على هذا التخريج أنَّ ((الفاسقين)) [البقرة/99]، بمعنى (الذين فسقوا)، فكانه قيل: (وما يكفر بها إلا الذين فسقوا بل كلما عاهدوا)⁽²⁰⁰⁾، واحتمل أبو حيان الاندلسي أنَّ تكون (أو) في هذه القراءة بمعنى الواو⁽²⁰¹⁾. وقرأ جمهور القراء بفتح الواو (أو كَلِمَا) على أنها حرف عطف، دخلت عليه همزة الاستفهام، وهذا هو رأي سيبويه وأكثر النحويين⁽²⁰²⁾. والمعطوف عليه في هذه القراءة - على رأي أكثر النحويين - محذوف، والتقدير: (أكفروا بالآيات البينات وكلما عاهدوا)⁽²⁰³⁾، وبعضهم يقدر المعطوف مأخوذاً من كلام السابق، ويقول بتوسط الهمزة بين المعطوف والمعطوف عليه، لغرض يتعلق بالمعطوف خاصة، والتقدير عنده (نقضوا هذا العهد وذلك العهد أو كلما عاهدوا)⁽²⁰⁴⁾. ورجح الاخفش الاوسط أنَّ تكون الواو زائدة⁽²⁰⁵⁾، وهذا الرأي ضعيف جداً؛ لأنه لا يحكم على الحرف بالزيادة مع وجود معنى من غير ضرورة⁽²⁰⁶⁾، وقال الكسائي: هي (أو) التي بمعنى (بل)، وحركت الواو بالفتح تسهلاً⁽²⁰⁷⁾. ولقد ذكر ابن عطية هذه الآراء الثلاثة، وعقب عليها، قائلاً ((وهذا كله متكلف... والصحيح قول سيبويه))⁽²⁰⁸⁾، ومثله فعل الالوسي واصفاً القولين الآخرين بأنهما ضعيفان⁽²⁰⁹⁾. وروي عنه أنه قرأ قوله تعالى ((إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)) [الانسان/3] بفتح همزة (يُنْ) في الموضعين⁽²¹⁰⁾، وكذلك قرأ أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود⁽²¹¹⁾ (ت32هـ). وقد خرجوا فتح همزة (يُنْ) في قراءة أبي السمال على أنها لهجة حكاها أبو زيد عن بعض العرب⁽²¹²⁾، وذكر السيوطي (ت911هـ) أنَّ فتح همزة (يُنْ) هي لهجة تميم وقيس وأسد⁽²¹³⁾.

ووصف الزمخشري هذه القراءة بأنها حسنة ، وفسرها على أنها (أمّا) الشرطية التفصيلية ، وجوابها مقدر على معنى : (أمّا شاكراً فبتوقيفنا وأما كفوراً فبسوء اختياره)⁽²¹⁴⁾ ، وقيل انتصب شاكراً وكفوراً بإضمار كان ، والتقدير : (سواء كان شاكراً أو كان كفوراً)⁽²¹⁵⁾ . وقد علل الكوفيون قراءة الجمهور بكسرة همزة (إمّا) على أنها (إنّ) الشرطية المدغمة في (ما) النافية ، والتقدير عندهم : إنّ هديناه السبيل إنّ شكر وإنّ كفر⁽²¹⁶⁾ . وقد انكر البصريون هذا التخرّيج ؛ لأنّ أداة الشرط لا تدخل على الاسماء ، إلا أنّ يضمّر بعدها فعل ، ولا يصح هنا إضمار الفعل ؛ لأنّه يلزم رفع (شاكراً) و (كفوراً)⁽²¹⁷⁾ ، وذهبوا إلى أنّ (إمّا) بمعنى (أو) التخييرية ، وانتصاب (شاكراً) و (كفوراً) على الحال⁽²¹⁸⁾ ، والتقدير : (إنّنا خلقنا الإنسان شاكراً أو كفوراً)⁽²¹⁹⁾ . ورد ابن الشجري هذا الرأي ، وذهب إلى أنّ المضمّر هنا : كان ، والتقدير : (هديناه السبيل إنّ كان شاكراً وإن كان كفوراً)⁽²²⁰⁾ . ومن المفيد أنّ اشير هنا إلى أنّ هناك آية واحدة قرأها أبو السّمّال بفتح اللام الجارة ، الداخلة على الفعل المضارع ، وذلك في قوله تعالى ((ما كان الله ليعذبهم وأنتَ فيهم)) [الأنفال/33] ، وهذه اللام هي لام الجحود ، والمشهورة فيها أنّ تكون مكسورة ، وفتحها لهجة عكل وبنو العنبر من تميم⁽²²¹⁾ . ووردت في قراءة أبي السّمّال آية واحدة ، قرأها بزيادة تاء التانيث على الحرف الشبيه بالزائد (ربّ)⁽²²²⁾ ، وذلك في قوله تعالى ((ربّما يؤدّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين)) [الحجر/2] ؛ إذ قرأه هكذا : (ربّتما) بتشديد الباء وزيادة التاء ، والقراءة التي قرأها أبو السّمّال هي إحدى اللهجات الست عشرة التي قيلت في (ربّ)⁽²²³⁾ .

الخاتمة:-

أبو السّمّال العدوي : هو قعنب بن هلال بن ابي قعنب البصري العدوي ، وبعض المؤلفات التي ترجمت له قد أخطأت في كنيته ، فكانت تكتبه بأبي السّمّال . والمعلومات التي وصلت إلينا عن حياته كانت قليلة جداً ومحدودة ، ولا تكاد تشفي الغليل . ويعد الذهبي أفضل من ترجم له ؛ إذ ذكر معلومات تتصل بحياته ، لم تكن موجودة في الكتب الأخرى التي ترجمت له . وكان له مذهب في قراءة القرآن الكريم ، خالف فيه جمهور القراء ، رواه عنه أبو زيد الأنصاري ، وارجعوا سند قراءته إلى الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . عاصر أبو السّمّال بعض الاسماء اللامعة في مجالي : النحو ، والقراءة . وكان على معرفة جيدة بمسائل النحو المتداولة في عصره ، وتوفي في حدود سنة 160 هـ . وقد وافقت قراءته قراءة الجمهور – في جانب بارز منها – في الصياغة ، واقتصر الخلاف بينهما على الحركة الاعرابية . ونظرة سريعة في القراءتين ، تبين لي أنّ هذه المخالفة تنحصر في حركتين ، هما : الرفع ، والنصب . ولم أجد لأبي السّمّال قراءة بالكسر ، لها حركة مخالفة في قراءة الجمهور ، بيد أنّ هناك كلمة واحدة في سورة الاحزاب قرأها أبو السّمّال بالكسر على نية الجزم ، وجاءت في قراءة الجمهور بالفتح . ولم تقتصر مخالفة قراءته لقراءة الجمهور على الحركة الاعرابية ، وانما نجد هذه المخالفة تتمثل في جانب بارز منها في الاسماء والافعال والادوات . وقد انحصر الخلاف بين القراءتين في الاسماء على شينين ، هما : تغيير الصياغة تقديماً وتأخيراً ، وجعل ما هو اسم للحرف فعلاً . ومما يدخل في تغيير صورة الفعل في قراءته : قراءته بعض الافعال المبنية للمجهول أو المعلوم على نحو مخالف لقراءة الجمهور ، مما أدى إلى اختلاف صورة الاسناد فيها . واما اختلاف قراءة الادوات فواضح كل الوضوح في قراءته ، واتخذ عنده هذا المظهر ثلاث صور ، هي : إثبات أداة مغايرة للاداة المذكورة في قراءة الجمهور ، وتحريك الاداة بحركة مخالفة لقراءة الجمهور ، فضلاً على زيادة حرف على الاداة لم تشتمل عليه القراءة الأخرى .

الهوامش

- (1) ينظر معرفة القراء الكبار على الطبقات والمصادر ، للذهبي : 266/1 ، 307 ، 352 .
- (2) ينظر لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني : 557/4 .
- (3) ينظر دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي : 897/7 .
- (4) ينظر معرفة القراء الكبار : 214/1 - 296 .
- (5) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري : 27/2 .
- (6) معرفة القراء الكبار : 307/1 .
- (7) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء : 27/2 .
- (8) معرفة القراء الكبار : 307/1 .
- (9) المصدر نفسه : 266/1 .
- (10) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (11) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للسيوطي : 271/2 .
- (12) معرفة القراء الكبار : 352/1 .
- (13) ينظر قراءة ابي بن كعب ، للدكتورة خولة الديلمي : 27 .
- (14) ينظر شرح الاشموني : 154/1 .
- (15) ينظر المحرر الوجيز ، لابن عطية : 111/1 ، شرح الاشموني : 154/1 .
- (16) معاني القرآن واعرابه ، للزجاج : 87/1 .
- (17) مجمع البيان ، للطبرسي : 33/1 .
- (18) المحتسب ، لابن جني : 145/1 .
- (19) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : 203/1 ، شرح التصريح ، للشيخ خالد الازهري : 173/1 .

- (20) ينظر مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن ابي طالب : 83/1.
- (21) ينظر مجاز القرآن ، لابي عبيدة : 35/1، معاني القرآن للاخفس الاوسط : 215/1.
- (22) ينظر أمالي ابن الشجري : 112/1، شرح المفصل، لابن بعيش : 65/2، 391-392.
- (23) البحر المحيط ، لأبي حيان الاندلسي : 267/1.
- (24) المصدر السابق ، والصفحة نفسها .
- (25) الكشف ، للزمخشري : 119/1.
- (26) روح المعاني ، للالوسي : 209/1.
- (27) الجامع لاحكام القرآن ، للقرطبي : 169-168/1، البحر : 227-266/1، روح المعاني : 209-208/1.
- (28) المحرر : 110/1، فتح القدير ، للشوكاني : 69/1.
- (29) إعراب القرآن ، للنحاس : 40/1.
- (30) المحرر : 100/1.
- (31) فتح القدير : 69/1.
- (32) معاني القرآن للفراء : 22/1.
- (33) ينظر مجمع البيان : 133/1.
- (34) ينظر همع الهوامع ، للسيوطي : 485/1.
- (35) ينظر مجمع البيان : 134-133/1.
- (36) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : 935/1، شواذ القراءات ، للكرماني : 409.
- (37) زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين الجوزي : 5/7.
- (38) الكتاب : 101/1، التبيان للعكبري : 1907/2، روح المعاني : 157/12.
- (39) التبيان للعكبري : 1907/2، الجامع لاحكام القرآن : 97/15، شرح الاشموني : 271/1.
- (40) ينظر إعراب القرآن للنحاس : 34/4، شرح المفصل : 269/1.
- (41) ينظر مغني اللبيب : 248، روح المعاني : 157/12.
- (42) شرح التصريح : 269/1.
- (43) البحر المحيط : 139/8.
- (44) معاني القرآن للفراء : 89-88/3، التبيان للطوسي : 394/9.
- (45) معاني القرآن ، للفراء : 89/3.
- (46) ينظر معاني القراءات ، للأزهري : 463، الحجة للقراء السبعة ، لابي علي الفارسي : 423/3، زاد المسير : 257/7.
- (47) ينظر الكشف : 631/4، شواذ القراءات للكرماني : 491.
- (48) ينظر المحرر : 391/5، فتح القدير : 401/5.
- (49) معاني القرآن للفراء : 116/2.
- (50) ينظر البحر المحيط : 359/8، روح المعاني : 126/15.
- (51) الكتاب : 413/2.
- (52) مشكل إعراب القرآن : 77/2، الكشف : 631/4، الجامع لاحكام القرآن : 39/19.
- (53) الجامع لاحكام القرآن : 90/17، فتح القدير : 156/5.
- (54) ينظر إعراب القرآن للنحاس ، 259/4، مشكل إعراب القرآن : 700/2، زاد المسير : 296/7.
- (55) ينظر الكشف : 426/4، البحر المحيط : 189/8.
- (56) أمالي ابن الشجري : 80/2.
- (57) شرح التصريح : 448/1.
- (58) المحتسب : 349/2.
- (59) شواذ القراءات : 456، فتح القدير : 160/5.
- (60) شرح الاشموني : 434/1، روح المعاني : 93/14.
- (61) الكشف : 430/4، البحر : 182/8.
- (62) ينظر أمالي ابن الشجري : 92-91/2.
- (63) المصدر السابق : 93/1، التبيان للطوسي : 460/9.
- (64) ينظر الكتاب : 201/1، المحتسب : 350/2، المغني : 556.
- (65) مشكل إعراب القرآن : 702/2.
- (66) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، شرح الاشموني : 434/1.
- (67) شرح التسهيل : 74/1، شرح التصريح : 401/1، همع الهوامع : 106/1.
- (68) الجامع لاحكام القرآن : 10/17، البحر : 188/8، فتح القدير : 64/5.
- (69) ينظر شرح التسهيل : 74/2، شرح التصريح : 455/1.

- (70) ينظر شرح جمل الزجاجة ، لابن عصفور : 367/1 ، شرح التسهيل : 75/2 .
- (71) المحتسب : 353-352/2.
- (72) شرح جمل الزجاجة : 367/1.
- (73) المحتسب : 352/2.
- (74) ينظر شرح التصريح : 455/1.
- (75) مختصر شواذ القراءات، لابن خالويه : 75، شواذ القراءات : 578.
- (76) التبيان للطوسي : 455/6.
- (77) معاني القرآن للفراء : 373/2.
- (78) معاني القرآن للزجاج : 98/2.
- (79) التبيان للعكبري : 815/2.
- (80) شرح المفصل : 404/1.
- (81) البحر المحيط : 415/8، فتح القدير : 471/5.
- (82) معاني القرآن ، للزجاج : 311/4، الجامع لاحكام القرآن : 132/19.
- (83) ينظر مشكل إعراب القرآن : 799/2.
- (84) معاني القرآن ، للفراء : 233/3.
- (85) إعراب القرآن للنحاس : 181/5.
- (86) معاني القرآن ، للزجاج : 311/4.
- (87) مشكل إعراب القرآن : 799/2.
- (88) ينظر الجامع لاحكام القرآن : 189/19، فتح القدير : 514/5.
- (89) التبيان للطوسي : 317/10، الكشف : 718/4.
- (90) مشكل إعراب القرآن : 809/2، فتح القدير : 514/5.
- (91) البحر المحيط : 444/8.
- (92) فتح القدير : 514/5 ، روح المعاني : 299/15.
- (93) معاني القرآن ، للفراء : 253/3.
- (94) المحرر : 462/5.
- (95) الجامع لاحكام القرآن : 189/19.
- (96) شواذ القراءات : 115.
- (97) إعراب القرآن للنحاس : 168/1.
- (98) مشكل إعراب القرآن : 162/1.
- (99) الجامع لاحكام القرآن : 71/4.
- (100) الكشف : 364/1، أمالي ابن الشجري .
- (101) مشكل إعراب القرآن : 162/1، البحر المحيط : 512/2.
- (102) الجامع لاحكام القرآن : 172/18، فتح القدير : 349/5، روح المعاني : 50/15.
- (103) مجاز القرآن : 267/2.
- (104) إعراب القرآن للنحاس : 104 / 5.
- (105) البحر المحيط : 307/8.
- (106) شرح التسهيل : 558/2، شرح التصريح : 426/1.
- (107) شرح التسهيل : 59/2.
- (108) معاني القرآن ، للزجاج : 269/4.
- (109) همع الهوامع : 523/1.
- (110) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (111) شواذ القراءات : 287، الجامع لاحكام القرآن : 255/1.
- (112) البحر المحيط : 115/6، روح المعاني : 253/8.
- (113) الجامع لاحكام القرآن : 255/10، البحر المحيط : 115/6.
- (114) الكشف : 691/2.
- (115) البحر المحيط : 124/6، روح المعاني : 270/8.
- (116) المحرر : 519/3.
- (117) الكشف : 696/2.
- (118) معاني القرآن للفراء : 146/2.
- (119) معاني القرآن للزجاج : 134/3.
- (120) ينظر الحجة في القراءات السبع ، لابن خالويه : 132.

- (121) معاني القراءات للزهري : 268، التبيان للطوسي : 48/7.
- (122) مشكل إعراب القرآن : 442/1، مجمع البيان : 344/6.
- (123) ينظر زاد المسير : 108/25.
- (124) المغني في القراءات العشر المتواترة ، للدكتور محمد سالم محيسن: 370/2.
- (125) الحجة في القراءات السبع : 123، الحجة للقراء السبعة : 89/3، التبيان للعكبري: 849/2.
- (126) الكشف : 594/4، فتح القدير : 354/5.
- (127) معاني القرآن للزجاج : 270/4، زاد المسير : 113/8.
- (128) سر صناعة الاعراب ، لابن جني : 192/2.
- (129) إعراب القرآن للنحاس : 179/2.
- (130) المحتسب : 123/2.
- (131) الحج /35.
- (132) المحتسب : 123/2.
- (133) التبيان للعكبري : 1089/2.
- (134) أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، للدكتور محمد سمير اللبدي: 321.
- (135) شرح التسهيل : 76/1.
- (136) ينظر مع الهوامع: 162-164/1، حاشية الصبّان : 133/1.
- (137) زاد المسير : 362/5، البحر المحيط : 393/6، روح المعاني : 274/9.
- (138) ينظر إعراب القرآن للنحاس: 937-938/3، المحرر: 160/4، مجمع البيان : 217/17.
- (139) المحتسب : 143/2، الكشف : 204/3.
- (140) ينظر شرح الأشموني : 431/1، مع الهوامع: 348/1، فتح القدير : 4/4.
- (141) الجامع لأحكام القرآن : 107/12.
- (142) الكشف : 203/3.
- (143) روح المعاني : 247/9.
- (144) الكتاب : 192/1.
- (145) المصدر السابق : 197/1.
- (146) ينظر إعراب القرآن للنحاس : 104/3، زاد المسير : 362/5.
- (147) ينظر معاني القرآن للقراء : 244/2، معاني القرآن ، للزجاج: 248/3.
- (148) المحرر: 160/4.
- (149) مختصر شواذ القراءات : 119، فتح القدير : 347/4.
- (150) الكشف: 521/3، روح المعاني : 187/11.
- (151) مجمع البيان : 154/8، فتح القدير : 347/4.
- (152) التبيان للعكبري : 1506/2، البحر المحيط : 222/7.
- (153) إعراب القرآن للنحاس : 248/3.
- (154) المحتسب : 223/2.
- (155) إعراب القرآن للنحاس : 248/3.
- (156) الكشف : 521/3.
- (157) الجامع لأحكام القرآن : 115/4.
- (158) مختصر شواذ القراءات : 78.
- (159) البحر المحيط : 66/7، فتح القدير : 253/4، روح المعاني: 154/12.
- (160) مشكل إعراب القرآن : 622/2، الكشف: 67/4، الجامع لأحكام القرآن: 94/15.
- (161) ينظر معاني القرآن للنحاس: 73/6، إعراب القرآن للنحاس: 33/4.
- (162) ينظر معاني القرآن للقراء: 396/2.
- (163) معاني القرآن للنحاس: 73/6، إعراب القرآن للنحاس : 33/4.
- (164) معاني القراءات، للزهري: 414.
- (165) التبيان للطوسي : 54/8، مجمع البيان : 341/8.
- (166) البحر المحيط : 302/8.
- (167) المحرر: 345/5.
- (168) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، الجامع لأحكام القرآن : 146/18.
- (169) البحر المحيط : 302/8.
- (170) إعراب القرآن للنحاس : 93/5.

- (171) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (172) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .
- (173) البحر المحيط : 254/6.
- (174) الحجة للقراء السبعة : 154/3، المحرر: 61/4، زاد المسير : 234/5.
- (175) فتح القدير : 474/3.
- (176) مختصر شواذ القراءات : 105.
- (177) المصدر نفسه والصفحة نفسها ، معجم القراءات القرآنية: 390/6.
- (178) البحر المحيط : 475/6.
- (179) المصدر نفسه : 241/6، روح المعاني : 539/8.
- (180) روح المعاني : 539/8.
- (181) المحرر: 51/4.
- (182) البحر المحيط : 241/6.
- (183) المحرر: 51/4.
- (184) معاني القرآن للقراء : 186/2، روح المعاني : 539/8.
- (185) إعراب القرآن للنحاس : 390/3، مشكل إعراب القرآن : 468/2، معاني القراءات : 297.
- (186) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : 585/2، التبيان للعكبري : 896/2.
- (187) البحر المحيط : 293/7.
- (188) روح المعاني : 358/11.
- (189) البحر المحيط : 293/7.
- (190) ينظر معجم القراءات القرآنية : 176/1.
- (191) الكشف: 781/4، فتح القدير : 609/5.
- (192) زاد المسير : 310/8، الجامع لاحكام القرآن: 111/20.
- (193) البحر المحيط : 502/8، روح المعاني : 446/15.
- (194) المحرر : 206/5، روح المعاني : 62/14.
- (195) مشكل إعراب القرآن : 695/2، البحر : 165/8.
- (196) المحرر: 264/5، شواذ القراءات : 465.
- (197) ينظر همع الهوامع : 448-446/2.
- (198) المحتسب: 183/1، الكشف : 171/1، شرح الاشموني : 379/2 .
- (199) ينظر المغني : 70، شرح الاشموني : 379-378/2.
- (200) الكشف : 171/1، روح المعاني : 335/1.
- (201) البحر المحيط : 492/1.
- (202) مجمع البيان : 317/1، البحر المحيط : 492/1.
- (203) الكشف : 171/1.
- (204) روح المعاني : 334/1.
- (205) ينظر معاني القرآن ، للاخفش الاوسط : 326/1.
- (206) التبيان للطوسي : 366/1.
- (207) مشكل إعراب القرآن: 105/1، الجامع لاحكام القرآن: 28/2.
- (208) المحرر: 185/1.
- (209) روح المعاني : 335/1.
- (210) الكشف : 654/4، فتح القدير : 429/5.
- (211) شواذ القراءات : 495.
- (212) روح المعاني : 169/15.
- (213) همع الهوامع : 178/3.
- (214) الكشف : 654/4.
- (215) فتح القدير : 429/5.
- (216) ينظر معاني القرآن للقراء : 214/3، الجامع لاحكام القرآن: 80/19.
- (217) إعراب القرآن للنحاس : 152/5، المغني : 66.
- (218) أمالي ابن الشجري : 128/3.
- (219) إعراب القرآن للنحاس : 152/5.
- (220) ينظر أمالي ابن الشجري : 130-129/3، المغني : 66.
- (221) ينظر البحر المحيط : 483/4، معجم القراءات القرآنية : 287/3.

(222) معجم القراءات القرآنية : 532/4.

(223) المغني : 139.

روافد البحث

- 1- القرآن الكريم
- 2- أثر القرآن والقراءات في النحو العربي ، للدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، ط1، دار الكتب الثقافية – الكويت 1978م.
- 3- إعراب القرآن ، المنسوب للزجاج (ت311هـ)، تحقيق إبراهيم الابياري ، ط3، مطبعة اسماعيليان – قم 1416هـ .
- 4- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) ، ط1، دار احياء التراث العربي – بيروت، 2005م.
- 5- الامالي ، لابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي ، ط1، مطبعة المدني – مصر 1992م.
- 6- البحر المحيط ، لأبي حيان الاندلسي (ت745هـ)، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، والدكتور زكريا عبد الحميد النواي ، والدكتور احمد النجولي الجمل ، ط2، دار الكتب العلمية- بيروت 2007م.
- 7- بغية الوعاة في الطبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2004م.
- 8- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ) ، تحقيق علي محمد الجاوي ، مطبعة عيسى الحلبي – مصر 1976م.
- 9- التبيان في تفسير القرآن ، للطوسي (ت460هـ)، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، مطبعة النعمان – النجف 1963-1957م.
- 10- الجامع لاحكام القرآن ، لأبي عبد الله القرطبي (ت671هـ)، تحقيق سالم مصطفى البديري ، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت 2004م.
- 11- حاشية الصّبّان على شرح الاشموني ، لمحمد بن علي الصّبّان (ت1206هـ)، تحقيق ابراهيم شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 1997م.
- 12- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ت370هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 1999م.
- 13- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق كامل مصطفى الهنداوي ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2001م.
- 14- دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ، ط3، دار المعرفة – بيروت ، دت .
- 15- روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني ، للالوسي (ت1270هـ)، تحقيق علي عبد الباري ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2005م.
- 16- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين بن الجوزي (ت597هـ)، تحقيق احمد شمس الدين، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت 2002م.
- 17- سر صناعة الاعراب ، لابن جني (ت392هـ) ، ط2، تحقيق محمد حسن محمد حسن اسماعيل ، واحمد رشدي شحانه عامر ، دار الكتب العلمية – بيروت 2007م.
- 18- شرح الاشموني ، لابي الحسن نور الدين الاشموني (ت900هـ)، تحقيق حسن حمد ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.
- 19- شرح التسهيل ، لابن مالك (ت672هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد ، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 2001م.
- 20- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الازهري (ت905هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط2، دار الكتب العلمية – بيروت 2006م.
- 21- شرح الجمل (الجزء الأول) لابن عصفور الاشبيلي (ت699هـ)، تحقيق الدكتور صاحب ابو جناح ، مؤسسة دار الكتب – جامعة الموصل 1980م.
- 22- شرح المفصل لابن يعيش (ت643هـ)، تحقيق الدكتور اميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2001م.
- 23- شواذ القراءات ، لرضي الدين الكرمانى (من علماء القرن السادس الهجري)، تحقيق الدكتور شمران العجلي، ط1، مؤسسة البلاغ- بيروت 2001م.
- 24- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري (ت833هـ)، نشر ج. برجشتراسر، مطبعة السعادة – مصر 1933م.

- 25- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكانى (ت1250هـ)، تحقيق احمد عبد السلام ، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 1996م.
- 26- قراءة أبي بن كعب ، للدكتورة خولة عبيد خلف الدليمي، ط1، دار الكتب العلمية- بيروت 2007م.
- 27- الكتاب ، لسيبويه (ت180هـ)، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1999م.
- 28- الكشف، لجار الله الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق محمد عبد السلام شاهين، ط3، دار الكتب العلمية – بيروت 2003م.
- 29- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ت852هـ)، ط2، دار الفكر – بيروت 2003م.
- 30- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة (ت210هـ)، تحقيق الدكتور فؤاد سزكين، ط1، مطبعة السعادة – مصر 1962-1954م.
- 31- مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي (من علماء القرن السادس للهجري)، تحقيق لجنة من العلماء، ط1، منشورات مؤسسة الاعلمي للمطبوعات – بيروت 1995م.
- 32- المحتسب في تبين وجوه القراءات والايضاح عنها ، لابن جني (ت392هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.
- 33- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الاندلسي (ت546هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 2001م.
- 34- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه (ت370هـ)، نشر برحشتراسر ، تقديم أثر جفري ، دار الهجرة – مصر 1934م.
- 35- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب (ت437هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار الحرية – بغداد 1975م.
- 36- معاني القراءات ، للزهري (ت370هـ)، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1999م.
- 37- معاني القرآن ، للفراء (ت207هـ)، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، والدكتور عبد الفتاح شلبي ، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980، 2001، 2002م.
- 38- معاني القرآن ، للاخفش الاوسط (ت215هـ)، تحقيق الدكتور عبد الامير الورد، ط1، مكتبة النهضة العربية – بيروت 1985م.
- 39- معاني القرآن، للزجاج (ت311هـ)، تحقيق أحمد فتحي عبد الرحمن ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت 2007م.
- 40- معاني القرآن الكريم ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ)، تحقيق الشيخ محمد علي الصابوني ، ط1، مطابع الندوة- مكة المكرمة 1989م.
- 41- معجم القراءات القرآنية، للدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر – دمشق 2002م.
- 42- معرفة القراء الكبار على الطبقات والامصار ، للذهبي (ت748هـ)، تحقيق الدكتور طيار آلتي قولاج ، ط1، منشورات مركز البحوث الاسلامية ، التابع لوقف الديانة التركي – استنبول 1990م.
- 43- المغني في القراءات العشر المتواترة ، للدكتور محمد سالم محيسن ، ط2، دار الجيل – بيروت 1988م.
- 44- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، لابن هشام الانصاري (ت761هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط1، دار الفكر – بيروت 2005م.
- 45- همع هوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين ، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1998م.